European Journal of Philosophical Research. 2026. 13 (1)
E-ISSN: 2413-7286
Volume-13/Issue-1/2026

واقع وأبعاد إدماج المرافق العمومية في السياسة السكنية الجديدة
– دراسة ميدانية لحي 1680 مسكن ببئر توتة الجزائر -

- **الباحث الأول: ذهبي وهيبة**
- **الباحث الثاني : كنوش مروة**
- **مؤسسة الانتماء: جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله**
- **مؤسسة الانتماء: جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله**

Received: 05/01/2026. Accepted:02/05/2026. Published: 27/06/2026.

مـــــلخـــــــص:

تعتني الدراسة بواقع إدماج المرافق العمومية في المشاريع السكنية الجديدة، وما لها من أبعاد اجتماعية لإنشاء نسيج اجتماعي داخل الحي الجديد، باعتبارها تؤثر على شبكة العلاقات الاجتماعية، هيكلنا الدراسة بإشكالية عامة نبحث فيها **عن واقع إدماج المرافق العمومية في الحي الجديد، وكيف تؤثر هذه المرافق على العلاقات الاجتماعية داخل الحي الجديد؟**، اعتمدنا في دراستنا الميدانية على الوصف والتحليل معتمدين على الملاحظة والمقابلة كأدوات للبحث، التي ارتأينا أنها الأنسب للإجابة على الإشكال المطروح وصلنا في الأخير إلى فكرة مفادها أن إدراج المرافق العمومية في السياسة السكنية الجديدة، تأخذ منحى تصاعديا مع الزمن، إذ أصبحت ومنذ سنة 2014 ضرورة تأخذها السلطات بعين الاعتبار، لما لها من دور في تحقيق حاجات اجتماعية، مساهمتها في تماسك الرباط الاجتماعي وبناء علاقات جديدة داخل الحي.

الكلمات الفتاحية: مرفق عمومي ، حي، سياسة سكنية، حاجة اجتماعية، شبكة علاقات اجتماعية.

Résumé : L'étude qui s'intitule « équipements publics et la nouvelle politique du logement, réalité et dimensions. Enquête sur le quartier 1680 logements Birtouta » aborde deux aspects, le premier est la réalité sur l'intégration des équipements publics dans les nouveaux projets de relogement, quant au deuxième, il aborde la dimension sociale que peut avoir la présence des équipements publics dans un nouveau quartier, et son degré d'influence sur le réseau des relations sociales dans ce dernier. L'étude se structure par une problématique comme suit : quelle est réalité de l'intégration des équipements publics dans le nouveau quartier, et comment influent-ils dans ce dernier ? La méthode qualitative a été utilisée pour cette étude , tout en se basant sur l'observation, et en effectuant des entretiens, ces outils qui permettent d'apporter des réponses aux questions posées , et qui mènent à une conclusion générale, qui pourrait avancer, que la politique du logement a changé son regard sur la nécessité d'intégration d'équipements au sein du quartier , puisque depuis 2014 , cette opération devient une nécessité, prise en compte par les autorités, de part son rôle pour répondre aux besoins sociaux, et sa contribution pour la cohésion des liens sociaux, ainsi que la construction de nouveaux liens au sein du nouveau quartier.

Mots clés:Équipement public, Quartier, Politique résidentielle, Besoin social, Réseau de relations sociales.

تمهيد:

يعد المرفق العمومي من بين الضرورات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية والإنسانية، فيأخذ مفهومة طابعين الأول خدماتي نفعي أما الثاني فهو اجتماعي يتعلق بتنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية، لذلك وقع اختيارنا على هذا الموضوع لإبراز واقع إدراج المرافق العمومية في المشاريع السكنية المختلفة، كذلك الدور الذي يلعبه المرفق العمومي كظاهرة اجتماعية أفرزها التطور الاقتصادي والخدماتي والاجتماعي، و بالنظر إلى حساسية الموضوع باعتباره يتعلق بعلاقات اجتماعية وإنسانية فهو بأمس الحاجة

لمعالجة علمية تسترشد بنظريات العلم الحديث والبحث الميداني، كذلك قد تكون الملاحظة اليومية للأحياء السكنية الجديدة التي تبرز عبر أنحاء ضواحي العاصمة دافع لتناول الموضوع، و قد تأتي بنا الملاحظة أيضا إلى الأحياء المسبوق انجازها و التي تخلو عامة من المرافق الضرورية التي تمشي من المفروض مع السكن، كل هذا وذاك سنتطرق له في هذه الورقة البحثية.

إشكالية البحث:

لقد شهدت الفترة الأخيرة عمليات ترحيل عدة نحو أحياء معدة لاستقبال عدد معتبر من العائلات المعاد إسكانها و القادمة من أحياء مختلفة و ذلك تطبيقا للبرامج السكنية التي تأتي على شكل برامج خماسية لخمس سنوات تحت قرار رئاسي ، يهدف لانجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع السكنية. قد نلاحظ من خلال المقالات و من خلال الروبورتاجات أن الأحياء السكنية الجديدة قد تتواجد في معظم الأحيان على بعد من المراكز الحضرية، و قد يكون عدد السكنات يفوق الألف مسكن، فهذه الأحياء قد تعتبر مجمعات سكنية ذات احتياجات أخرى غير السكن، من تعليم و ترفيه، أمن و صحة و غيرها من احتياجات المواطنين داخل هذه الأحياء، و قد أكدت و شهدت عدة أحياء من خلال مقالات صحفية أنها تخلو من المرافق التي من الوجوب أنها تصاحب السكن و خاصة في المناطق المعزولة، و حتى و إن لم تكن، فهي تحتاج لمرافق تمتص حاجيات ساكني الأحياء، حتى تخفف الضغط على المرافق الموجودة بالقرب من الأحياء السكنية هذه.

من جهة أخرى يمكن القول بأن المرفق العمومي وبالإضافة إلى أبعاده الخدماتية يشكل عنصرا هاما كحاجة اجتماعية وهذا ما نقرأه من خلال الدور الفعال الذي يلعبه كنقطة التقاء بين مختلف الشرائح الاجتماعية نخص بالذكر المرافق الخارجية للمسكن و التي قد تعجز قوانين ودساتير على تشكيلها، في حين أن المرفق العام كحاجة اجتماعية يستطيع بناء جماعة الحي وإنشاء هويات جديدة بين سكان ينتمون إلى بيئات مختلفة. فمن خلال الدراسة التي سيتم إجراءها، نود وضع تحت المجهر سياسة السكن بالجزائر للكشف عن درجة اهتمام هذه الأخيرة بإنشاء بشكل سليم الأحياء السكنية و ذلك، بتوفير كل متطلبات السكان لضمان لهم الرضا و القناعة و الاطمئنان بعيشهم داخل هذه الأحياء.

قد يدفع بنا كل ما قيل إلى طرح أسئلة تهيكل مسار الدراسة ،و قد نشرع بالتساؤل **ما هو واقع إدماج المرافق العمومية في الحي الجديد، وكيف تؤثر هذه المرافق على شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة داخل الحي؟**

فـــــرضـــيـــــات البحث:

- **الفرضية الأولى:** سوء التخطيط و سوء التنسيق بين الوزارات يؤدي إلى انجاز المساكن دون المرافق أو بوجود فارق زمني بين انجاز السكنات و بين انجاز المرافق الأخرى.
- **الفرضية الثانية:** غياب المرافق العمومية يساهم في إضعاف شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية لدى المرحلين الجدد
- **منهجية البحث وتقنياته:**

يعتبر المنهج أحد أهم الشروط الذي يقوم عليها البحث العلمي ، ولا يمكن لأي بحث يخدم المصلحة العلمية أن يكون فاقدا له كما يقول الدكتور عبد الباسط محمد حسن في كتابه:" المنهج هو الطريقة التي يستعين فيها الباحث في حل مشكلات بحوثه"[1] ، ومن هذا المنطلق اخترنا في دراستنا هته المنهج الكيفي (الوصفي التحليلي) الذي يعتمد على التقنيات التالية:

- **الملاحظة:** تعد الملاحظة العلمية الخطوة الأولى في البحث العلمي لأنها المحرك الأول والأساسي، فبواسطتها نصل إلى وضع الفرض و استخراج القوانين و النظريات العلمية، و التي تكشف و تفسر الظواهر والوقائع. و قد استخدمنا الملاحظة قبل و بعد القيام بالبحث الميداني و ذلك قصد اقتراب أحسن و جمع ملاحظات أولية شكلت المنطلق للأسئلة الاستطلاعية، و سهلت في بلورة الطرح الإشكالي، و ذلك ابتداء من الملاحظة البسيطة المبنية على المشاهدة أو الإنتباه العفوي الذي يحدث دون قصد أو استعداد مسبق[2]انتهاء إلى الملاحظة العلمية المسلحة التي تعتمد على المشاهدة المقصودة و المنظمة للأشياء و الوقائع و الظواهر من أجل صياغة الفرضيات العلمية[3]
- المقابلة: هي عبارة أسئلة يطرحها الباحث على المبحوثين لتقصي الوقائع، هي كذلك عبارة عن اتصال مباشر بين الباحث والمبحوث أو عدة مبحوثين بغرض الوصول إلى الحقيقة أو النتيجة المرجوة وذلك من أجل تحقيق هدف الدراسة[4]

---

[1] عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، مصر، 1974، ص 181

[2] عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي**، ط 3، وكالة المطبوعات، القاهرة، 1977، ص 134-135

[3] عمار عوابدي: **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص 206

[4] محمد شفيق: **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، ط1، المطبعة المصرية، الإسكندرية، 1986، ص، 79

- **تحليل المحتوى:** هو احد أدوات البحث الاجتماعي ستخدم لتحديد كلمات أو مفاهيم داخل نص أو مجموعة من النصوص بحسب الباحث ، ويحلل هذا الأخير وجود معنى علاقات الكلمات أو المفاهيم[1].

اختيـار العـينة:

يقر الباحث في علم الاجتماع بأن أسلوب اختيار العينة هام جدا في تحديد مدى تمثيلها للمجتمع المدروس، وأن من أصعب الخطوات لدى الباحث هو اختيار العينة، لأنها يجب أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا لمجتمع البحث من جهة، وبالمقابل يجب أن تكون مترابطة مع نوع المنهج المتبع للدراسة ، وبما أننا في دراستنا تطرقنا إلى جانبين الجانب التقني والخاص بواقع إدراج المرافق العمومية في الحي الجديد ، أما الجانب الثاني المتعلق باستقصاء دور المرافق العمومية في بناء العلاقات الاجتماعية داخل الحي، فقد كانت المقابلة مع مسؤولين من هيئات مختلفة وهي: ديوان التسيير والترقية العقارية لبئر مراد رايس و الدار البيضاء، الصندوق الوطني للسكن وديوان التسيير والترقية العقارية لولاية تيبازة. وقد تم التحاور معهم بهذا الهدف كما تمّ جمع معلومات على مستوى وزارة السكن والعمران وعلى مستوى المديرية العامّة للمرافق العمومية، أما الجانب الثاني المتعلق بالبعد الاجتماعي فقد كانت العينة صغيرة حتى يتسنى لنا تحليل محتوى المقابلات التي أقيمت مع أرباب الأسر، تم الاعتماد على العينة العشوائية المتكونة من 20 امرأة مقيمة في الحي الجديد الشهيد العقيد لطفي ببئر توتة الجزائر الذي يضم 1680 وحدة سكنية والذي عرف أول عملية إسكان في 2010 ، قمنا بإعداد استمارة مقابلة متكونة من عشر أسئلة والتي حاولنا فيها تقصي صحة الفرضية الثانية ورصد أرائهن حول البعد الاجتماعي للمرافق العمومية داخل الحي الجديد

I تـــــحديد الـــــمفاهيـــــم :

1- مرفق عمومي :

هو عبارة عن مساحات مشغولة أو حرة، أين تجري عليها نشاطات معروفة تنظيماتها الخاصة و هياكلها و شروطها العلمية للمصلحة العامة [2]

- جاء في تعريف للتجهيزات في إحدى مقالات جريدة الشعب على أنها كل ما يساهم في تقوية العلاقات بين الأفراد و يحفز عندهم روح التبادل و التطور بالمجمعات ،و يجعل كل من العناصر المشكلة للمبنى بالداخل أو الخارج، عوامل ترفيهية و تربوية، تؤدي إلى الاطمئنان و تفتح سبل مبادرات الإصلاح و التغيير و تعيد لكلمة الجار معناها المعهود[3]
- إن التجهيزات المقصودة في البحث هي كل العناصر المكملة للسكن من الداخل و قد تكون في الخارج (في الحي) سواء التربوية، التعليمية، الصحية، الرياضية و الترفيهية و التي من شأنها أن تعطي أكبر قدر من الفرص لالتقاء الجيران ببعضهم البعض [4]
- المرفق العمومي هو كل مشروع يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة[5]
- مفهوم المرفق العمومي كان مربوط لوقت طويل مع التمويل العام...و التي لها تأثير اجتماعي و حضري ذو بعد كبير[6]

2- حي :

الحي وحدة مجالية، أي مجال مادي و جزء من المجال المادي للمدينة، قد يعرف حدوده تحت تأثير التقسيم الإداري أو وظيفته فحسب، لكن حدوده الحقيقية قد تكون اجتماعية، فالحي وحدة اجتماعية، إذ هو مجال للتقارب مرتبط بالممارسات الاجتماعية و التصورات عند سكان الحي.

- الحي قبل كل شيء المكان الذي نعيش فيه، كما يقول G.PEREC المجال الذي نستهلكه مشيا على الأقدام.

-الحي له حدود رمزية لا تتطابق بالضرورة بالحدود المادية للحي في دراسة M. LE MAIRE و J.L.CHAMBOREDOW تحت عنوان "proximité spatiale et distance sociale dans les grands ensembles" تشير أن الاقتراب المجالي لا يؤدي بالضرورة إلى الاقتراب الاجتماعي، يصبح الحي مجال مادي للسكن ليس مجال اجتماعي للتبادل[7]

---

[1] عمار بوحوش: **أسس وقواعد البحث العلمي**، دار النشر للتوزيع، الجزائر، د س ن، ص 130

[2] بوضياف فاطمة:**تراجع العلاقات التقليدية للجيرة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر،2004، ص27

[3] المرجع نفسه، ص 27

[4] المرجع نفسه، ص28

[5] المرجع نفسه، ص28

[6] CERTU :**les équipements publics et la ville, problématique du dialogue entre le projet de l'équipement et le projet urbain**, Lyon, 2002, p17

[7] تعاريف مقتبسة من درس"**قراءة المدينة عبر أشكالها المجالية المختلفة**" للأستاذ الدكتور مداني صفار زيتون، أستاذ بجامعة الجزائر 2 قسم علم الاجتماع

3- سياسة سكنية

- يتبين أن المنتج الأول للسكن هو الدولة فالسكن الاجتماعي الذي يرجع تمويله و تغطيته المالية على الدولة و أيضا فيما يخص السكن بالمساعدة عن طريق الصندوق الوطني للسكن، فعليه يمكن القول أن مطالبة المواطنين بحقهم في السكن ينجم عن الطلب في حق المواطن في مردودية البترول، فالسياسات التي وضعت من أجل قطاع السكن ترتكز أساسا على مردودية البترول و التي تدفع إلى برمجة كمية معتبرة من السكنات للإجابة عن الطلب المرتفع، هذه السياسات قد تهدف الكمية على حساب الجودة و الأهم أن في حالة الرخاء المالي، تختار الدولة زيادة عدد السكان و هذا ما قد ينعكس على جودة السكن. و في مقال آخر للدكتور **صفار**، يؤكد أن ارتفاع أسعار البترول قد تدفع إلى المساعدة المالية لتمكين المستفيدين من الوصول إلى الملكية و هذا رغم وضع احتياطات لتخلي الدولة عن التزامها المالي المباشر في إنتاج السكن في الجزائر و ما يسميه الانفصال الزائف للدولة[1] في إنتاج السكن .من خلال هذا قد نفهم أن مواصلة الدولة في تمويل عملية إنتاج السكن قد تؤثر على نوعية السكن و التي تهتم أولا بسد كل المطالب بدلا من ذلك، و أن الكمية هي أولوية البرامج السكنية بهدف منح أكبر عدد ممكن للسكنات و تمكين أكبر عدد من المواطنين و ذلك بالمساعدة ، إلى الوصول إلى الملكية عن طريق صيغ مختلفة كالسكن الاجتماعي، السكن بالمساعدة و غيره، و في هذا الصدد، يرى المفكر " نفيت آدم " Nevitt Adam من خلال كتابه " المشكل الاقتصادي للسكن " على أن السكن عبارة عن " حق و إحدى عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء و جميع متطلبات الحياة "[2]

4- <u>حاجة اجتماعية</u>:

هي مواقف اجتماعية متعاقبة تواجه الإنسان، أو الجماعة وتحتاج هذه المواقف إلى حلول[3]

بعبارة أخرى هي الدافع الطبيعي أو الميل الفطري الذي يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية داخلية كانت أو خارجية شعورية أو لاشعورية.

5- <u>شبكة العلاقات الاجتماعية</u>:

- شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به الفرد ساعة ميلاده[4]
- هي شبكة علاقات تربط أبناء الأسرة الواحدة مع بعضهم البعض ومع عشيرتهم وقبيلتهم، وتربط الأسر في الحي الواجد والقبائل في المجتمع الواحد، وتربط بين مؤسسات المجتمع التربوية والخيرية والنقابية والسياسية، وتربط بين الأمة والسلطة[5].
- تعني مجموع العلاقات الاجتماعية الضرورية الناتجة عن الصلات والعلاقات بين عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء[6] .

كما تعرف أيضا بأنها كل العلاقات الكائنة بين الأفراد أو التفاعلات الاجتماعية، سواء كانت تنطوي على التعاون، أو الصراع، ومن مرادفات هذا المصطلح على وجه التقريب السلوك الاجتماعي، العملية الاجتماعية، العلاقات الإنسانية[7].

II <u>عـــرض نتائـــج الـــــدراســـــة</u>:

1- :واقع إدماج المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة:

إنّ تعدّد إنجاز البرامج السكنية قد دفعنا للكشف عن المكانة التي تأخذها المرافق في مرحلة التخطيط ووتيرة إنجازها مقارنة بالمساكن، ولهذا فقد قمنا بزيارات في هيئات مختلفة معنية بهذه العملية، في هذا المبحث سوف نتطرق للبرمجة الخاصّة بالأحياء السكنية الجديدة التي لم تنجز بعد، ومن أجل جمع المعلومات التي تخدم هذا المبحث توجّهنا إلى كل من ديوان التسيير والترقية العقارية لبئر مراد رايس- الدرا البيضاء، الصندوق الوطني للسكن وديوان التسيير والترقية العقارية لولاية تيبازة. وقد تم التحاور مع مسؤولين بهذا الهدف كما تمّ جمع معلومات على مستوى وزارة السكن والعمران وعلى مستوى المديرية العامّة للمرافق العمومية.

تم الجواب على السؤال الأول والذي ينص على ما يلي:

---

[1] SAFAR Zitoune Madani**: les politiques urbaines en Algérie : une réforme libérale et Inachevée,**

[2] Nevitt Adam Adela: **The economic problem of housing**, Ed Land, Me camilllion, England 1975, P 189.

[3] أحمد زكي بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي**، ط 21، مكتبة لبنان، 1982، ص 391

[4] مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين بإشراف ندوة مالك بن نبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 3، دمشق، 1986، ص 28

[5] نفس المرجع، ص 29

[6] فؤاد بن غضبان: **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 181

[7] أحمد زكي بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 400

- **ما هي سيرورة اختيار مكتب الدراسات وشركة الإنجاز للقيام ببرنامج سكني ما؟**

يمكن جمع الأجوبة في الجواب التالي لأنها عموماً مكرّرة على مستوى كل الهيئات وجاء الجواب كما يلي:

بعد جمع مطالب السّكن عبر مختلف البلديات لكي تبحث على مستوى الولاية، يتم بحث طلب تسجيل مشروع حي سكني على مستوى وزارة السكن والعمران، يصدر بعدها قرار قبول طلب التسجيل ويتم اختيار العقار الذي سيكون سطح المشروع البنائي، يتم تبليغ الهيئات المعنية، من مديرية السّكن، مديرية المرافق العمومية ويتم تسليم الميزانية المخصّصة لإنجاز البرنامج السكني للولاية المعنية لكي توزّعها على مختلف المديريات كمديرية السّكن للولاية، مديرية الصّحة للولاية، مديرية التعليم للولاية، وهذا يعني أن كل مديرية تهتم بما يخصّها سواء المساكن، ومختلف المرافق، أما بالنسبة لاختيار مكتب الدراسات وشركات الإنجاز فهذا من مهام دواوين التسيير والترقية العقارية المكلّفة بهذا المشروع من طرف وزارة السكن والعمران، ويتم تمويل هذا المشروع بتخصيص ما يكلف من طرف وزارة المالية، يتم تفريغ الميزانية الخاصة بالمرافق للمديرية العامة للمرافق العمومية التي تقوم بتوزيعها للمديريات المختلفة على مستوى الولاية، أما بالنسبة للميزانية الخاصة بالسكن، فهي تنبع من الصندوق الوطني للسكن CNL والتي تشير توزيع المبلغ لمديرية السكن الولائية، أين يتم الدفع لشركات الإنجاز المعنية.

قد أدّى كل هذا إلى مشكل، وهو عدم التنسيق بين وقت إنجاز المساكن وقت إنجاز المرافق العمومية وهذا ما يلاحظ في مختلف البرامج التي قد تمّ إنجازها، إلا أنه قد طرأ تغيّر مهم في سنة 2014، بعد صدور المرسوم رقم 320-14 ينص على تسليم كل من المساكن و المرافق العمومية، وإتباع هذه العملية يرجع لدواوين التسيير والترقية العقارية والتي تعتبر مالكي المشاريع المندوبة من طرف وزارة السّكن والعمران، فهي ممثلة الوزارة في إنجاز المشاريع السكنية، وقد صرّح الوزير شفوياً لمسؤولي هذه الدواوين أنه تم تخصيص 2 مليار دينار جزائري عن طريق الصندوق الوطني للسّكن مباشرة لهذه الدواوين(OPGI) والتي تهتم باختيار الشركات لإنجاز المساكن والمرافق العمومية في نفس الوقت حتى يتم تسليمها وتدشينها في نفس الفترة، هذه التجربة جديدة ولم تطبّق إلا في الجزائر العاصمة، كما ظهر في ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية تيبازة، إذ صرّحت مسؤولة أن هذا المرسوم الوزاري لم يمسّهم بحد ولازالوا يهتمون فقط بإنجاز السكنات وأن المرافق العمومية لا تخصّهم بعد.

وتبيّن أنّ بالنسبة للاختيار، يتم اختيار مباشرة شركة الإنجاز والتي بنفسها تكلّف مكتب دراسات هندسة بالقيام بالدراسة، قبل مرسوم 2014 كان يتم هذا الاختيار عن طريق مناقصات وطنية، وأين يتم اختيار شركة الإنجاز الأقل تكلفة في الدراسة وفي الإنجاز، أما عند إصدار المرسوم، انقلبت الموازين بهدف الإسراع في وتيرة الإنجاز ممّا أدى إلى تشكيل قائمة لشركات إنجاز معروفة والمعتاد العمل معها، معظمها شركات أجنبية، هذه القائمة منشأة من طرف وزارة السكن والعمران والتي أطلق عليها اسم القائمة القصيرة Short list يتم اختيار شركة إنجاز ما ويتم التفاوض معها على تكلفة المشروع، وتتغير هذه القائمة من وقت لآخر إذ يتم التفاوض مع شركات إنجاز عدّة لإضافتها في القائمة. دراسة هذه الشركة تتم من طرف مكتب الدراسات الخاص بها أو الاستعانة بمصدر خارجي أي يقوم بمقاولة فرعية مع مكتب دراسة ما للقيام بالدراسة وهذا مطابقة للبرنامج السكني المنشأ من طرف وزارة السكن وتحت إشراف الرئاسة يتم تحديد عدد المساكن وعدد المرافق الذي يتماشى معه حسب شبكة المرافق العمومية التي تحدّد عدد المرافق حسب عدد المساكن.

قد تبيّن كذلك من خلال الأجوبة المتحصل عليها حول هذه المسالة أنه صدر قرار وزاري شفوي، ينص على تشغيل شركات إنجاز أخرى لكّل مرفق عمومي، وهذا يمّكن من تشغيل شركات إنجاز جزائرية ولكن هذا يحدث في بعض الحالات، في معظم الأحيان نفس شركة الإنجاز تكلف بإنجاز المساكن والمرافق العمومية.

كيف يتم تمويل المشاريع السكنية من حيث المساكن والمرافق العمومية؟

التمويل قبل المرسوم الوزاري كان يتم بعد مصادقة وزارة السكن والعمران على طلب تسجيل الولاية لبرنامج سكني وبعدها تأتي مصادقة وزارة المالية على تخصيص ميزانية تغطي تكلفة المشروع السكني والتي تم تقديرها من قبل حسب عدد السكنات والمساحات وتكلفة المتر المربع التي قد تقدّر حسب التصريحات بـ40 ألف دينار جزائري للمتر المربع للمسكن، بعدها يتم تحويل هذه الميزانية لخزينة الولاية، ويتم ذلك مباشرة فيما يخص المرافق العمومية، أما بالنسبة للمساكن فهذا التحويل يتم من طرف الصندوق الوطني للسكن، من ثم تصبح كل مديرية لها ميزانية خاصة لتمويل المرفق الخاص بها سواء الصحة أو التعليم أو غيرها. ولكن بعد إصدار المرسوم الوزاري الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمسؤولين المستجوبين، قد تم تغيير الإجراءات التي تخص تمويل مشروع سكني ما، أصبحت الميزانية الخاصة بتغطية جلّ المشروع تحوّل من وزارة المالية مباشرة إلى الصندوق الوطني للسّكن والذي بنفسه يتعامل مباشرة مع دواوين الترقية والتسيير العقاري سواء للسكنات وحتى المرافق العمومية من مدارس وغيرها، وهذه التجربة الجديدة يتم اختبارها على مستوى العاصمة ولم تُطبّق بعد على باقي الولايات كما ظهر في ولاية تيبازة مثلا.

على أي مستوى يتم التنسيق بين الوزارات في تمويل السكن والمرافق الضرورية؟

كما سبق ذكره في الأجوبة السابقة، قبل المرسوم الوزاري الصادر مؤخرا، كانت تشرف كل وزارة على مرفقها الخاص بها وهذا عن طريق المديريات المختلفة على مستوى الولاية، في أوّل الأمر يتم التنسيق بين الوزارات ووزارة المالية في تحويل الميزانية الخاصة بكل مشروع على حدا، ومنه تهتم كل وزارة عن طريق المديرية الخاصة بها في الولاية في متابعة وتمويل المشروع الخاص بها، فعدم التنسيق هذا وضع حدًّا له المرسوم الوزاري الأخير حتى يتم الإنجاز أو قبل هذا، يتم حساب المرافق في الدراسة الأولى مع السكنات، ولتفادي عدم التنسيق بين الوزارات سواء وزارة السكن مع غيرها من وزارة التعليم والشبيه والرياضة والثقافة والصحّة وغيرها حسب نوع المرفق، تم تسليم الميزانية التي تغطّي كلّ المشروع لمالك المشروع المندوب لوزارة السكن ألا وهو ديوان الترقية والعقّار، وأصبح تدخّل الوزارات الأخرى إلاّ على مستوى مصادقة الدراسة من حيث احترام معايير تخطيط المرفق العمومي الخاص بها أي على مستوى الدراسة، أمّا بالنسبة لإتباع الإنجاز والتمويل، فهذا لم يصبح لصالح الوزارات بل لممثل واحد للدّولة والذي يهتم بكلّ المشروع وبمختلف مراحله بهدف الإسراع وتفادي عدم التنسيق التي كانت غالباً من مشاكل الأحياء السكنية التي سبق إنجازها.

2- مناقشة و وتحليل

من خلال ما تم ذكره، نلاحظ أن سياسة السكن عرفت تغيير مهمّ والمتمثل في المرسوم الوزاري والذي جاء لوضع حدّ لمشكل عدم توافق فترة إنجاز السكنات وتسليمها مع فترة إنجاز غيرها من المرافق، قد تكون مبرمجة ولم تنجز في شتى الأحياء وهذا ما يؤدي إلى أنّ هذا الحي متكون من مجمّع سكني خالي من المرافق الضرورية، فهذا المرسوم الوزاري هدف التقليل من التعقيد في السياسة السكنية لجعلها أسهل وأكثر سيولة حتى يتم إنجاز أحياء سكنية سليمة وبشكل صحيح ومتوازن.

نلاحظ أن هذا التغيّر مسّ كل من مرحلة التمويل، مرحلة الإشراف والإنجاز، وأصبحت كلها لصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، وهذا جعل العلاقة التي كانت متواجدة بين مختلف الوزارات علاقة ضعيفة إلا على مستوى مصادقة الدراسة، لأن غالباً ما كان هناك انعدام في التنسيق بين مختلف الوزارات مما ينعكس على نوعية الحي من حيث توفّر أو عدم توفّر المرافق المصاحبة للسّكن وخاصّة في حالة برمجتها من قبل وعدم إنجازها في الوقت المناسب.

ومن خلال كل ما قيل، هذا التغيير الجذري في سياسة السكن في الجزائر بالنسبة لإنجاز الأحياء السكنية، جعلت هذه الأخيرة من الموجوب أنها تحتوي على المرافق العمومية التي ينبغي إنجازها في وقت واحد مع السكنات وذلك بإحداث تغيير على مستوى كل مرحلة كانت تعرقل هذه العملية من قبل، فباهتمام كلّ وزارة بمشروعها الخاص بها كان يؤدّي دون شك لعدم التنسيق ومن ثم يعطي هذا الأمر كنتيجة، أحياء سكنية تخلو من المرافق والتي تلحق السكنات شيئاً فشيئا، فالقرار الوزاري الذي صدر من الرئاسة لإحداث تغيير مهمّ والذي قد يصحّح الأخطاء التي سبق القيام بها في المشاريع السكنية المنجزة مسبقاً، وذلك بتسهيل عملية إنجاز البرامج السكنية وتفادي المرور على مختلف الهيئات، الذي يعرقل في السير السليم لعملية الإنجاز ولذلك تمّ تقليص الهيئات المعنية من مختلف الوزارات والمديريات إلى هيئة واحدة والمتمثلة في ديوان الترقية والتسيير العقاري والتي تشرف على العملية كوحدة واحدة وغير مشتتة حتى تأخذ الأحياء السكنية الصورة الملائمة وحتى لا تكون ضحية عدم التنسيق والتأخير الناجم عن التدخل المتعدد.

3- استنتاج حول الفرضية :

قد نصت الفرضية أن سوء التخطيط وسوء التنسيق بين الوزارات يؤدي إلى إنجاز المساكن دون المرافق أو بوجود فارق زمني بين إنجاز السكنات وبين إنجاز المرافق الأخرى.

بعد الدراسة التي أقيمت في هذا الصدد، يمكن تأكيد صحة الفرضية والقول أنّ سياسة السكن لطالما ركزت أشد التركيز على إنجاز السكنات واعتبارها أولوية، لذلك تأتي المرافق في المرتبة الثانية من حيث عملية التمويل والإنجاز وعدم الحرص على تواجدها في آن واحد مع السّكنات، ولكن الفرضية صحيحة إلى غاية سنة 2014، أي قبل هذا التاريخ يتأكد فعلاً وعن طريق النظر إلى مختلف المشاريع السكنية المنجزة، والتي غالباً ما تخلو من المرافق الضرورية.

أما منذ المرسوم الوزاري الصادر في أواخر 2014 تزول صحة الفرضية، إذ أدركت السلطات فشل العمليات السابقة وأدركت أنّ السياسة السكنية فضّلت لإسراع في وتيرة إنجاز المساكن وتسليمها لسدّ الطلب المتواصل دون إعطاء الأهمية الكافية لكلّ ما ينبغي اصطحاب المسكن داخل الحي، هذا الإدراك أدّى إلى تغيير جذري جعل السياسة السكنية أكثر سهولة كي تكون أكثر فعالية لضمان نجاح البرامج السكنية كمجال عيش، هذا التغيير يتمثل في إزاحة مختلف الفاعلين الذين كانوا يشاركون في المراحل المختلفة لإنجاز مشروع سكني بكامله وعلى مختلف المستويات واللازمة، وتقلّصت الهيئات المختلفة من وزارات وغيرها في هيئة واحدة معيّنة تحت مرسوم وزاري والمتمثل في دواوين الترقية والتسيير العقاري، فمنه يمكن القول أنّ هذا التغيير قد يؤدي إلى إنتاج مشاريع سكنية أكثر جودة والتي تأتي لتصحّح الأخطاء المرتكبة أثناء التخطيط والبرمجة للمشاريع السكنية السابقة، ويظهر من خلال هذا التغيير أنّ الدولة تعطي أهمية أكثر لنوعية الحياة التي ستقدم للساكنين داخل الحي من خلال الحرص على توفّر المرافق الضرورية من ترفيه،

صحة، رياضة، تعليم، ثقافة وغيرها لصالح السّكان حتى تتحسّن صورة الأحياء التي تلقب بأحياء مراقد والتي تخلو من أي حياة اجتماعية.

وقد تأمل السلطات من خلال هذا التغيير في سياسة السكن في الجزائر نجاع الأحياء السكنية باعتبار الساكن كائن اجتماعي له احتياجات تفوق الحاجة إلى سكن فردي لائق، لذلك استلزم الأمر إعادة النظر في السياسة التي كانت نوعاً ما معقّدة والتي كانت تضم مجموعة من الفاعلين من هيئات مختلفة وهذا ما أدى إلى سوء التنسيق والذي كان يظهر على الميدان بتعطيل عملية إلحاق المرافق الضرورية سواء في الأحياء التي تضمّ في برمجتها المرافق أو الأحياء التي لا تضم المرافق في البرمجة.

أي يمكن القول أنّ الدولة أصبحت على وعي لمدى أهمية مرافقة للسكن بالخدمات اللازمة وبل أكثر من ذلك، إعطاء الساكن حقه من الترفيه وهذا داخل حدود حيّه وهذا ما قد يجعلنا بدورنا نأمل تحسّن وضع الأحياء السكنية وإعطائها صورة جديدة تخدم في الأول الساكن وحتى المدينة ككل، إلا ان هذا التغيير يعرف بطء في التعميم، إذ شهدت عليه الجزائر العاصمة قبل باقي المدن التي تعرف عمليات ترحيل.

4- البعد الاجتماعي للمرافق العمومية في الحي السكني الجديد:

سنقوم في هذا المحور بعرض بعض الحالات التي أجرينا عليها الدراسة والتي نرى أنها تلخص أو بمثابة نظرة عامة وشاملة لآراء جميع المبحوثين، فوقع اختيارنا على حالتين وهما:

عرض الحالة رقم3: ربة أسرة(45سنة) أم لخمسة أطفال ماكثة بالبيت:

صرحت المعنية بأن ترحيلهم إلى الحي الجديد أمر إيجابي من جهة وسلبي من جهة أخرى، فحسبها في المسكن القديم كانت الأسرة تعاني من الضيق والمشاكل الأسرية بسبب إقامتها مع عائلة الزوج، لكنه سلبي من جهة أخرى غالبها اجتماعي نذكر منها، بعد المسكن الجديد عن عمل زوجها ، بما أنها كانت تقيم في بلدية باب الوادي وزوجها موظف في مستشفى لمين دباغين بباب الوادي، حيث كان السكن أقرب إلى مكان عمل الزوج، كما صرحت أيضا أن المكان الحالي لا يحتوي على جميع المرافق الضرورية للحياة غير المدارس التي ترى بأنها متوفرة، لكن بالنسبة للسوق و المصحة أو المواصلات أو المسابح وغيرها من المراكز الترفيهية فهي غير متوفرة ، والتنقل كل يوم لقضاء الحوائج يعد أمرا مرهقا لها ولأفراد أسرتها لأنها تضطر إلى المشي أكثر من نصف ساعة للوصول إلى بئر توتة المركز. وبالنسبة لعلاقاتها الجديدة في الحي صرحت المعنية بأنها لا تعرف أحدا غير جيرانها القدامى في باب الوادي، لأنه وبحسب رؤيتها فهي وأسرتها غالبا ما يقضون أوقات فراغهم في البيت لأن الحي يفتقر إلى ساحة أو مكان يسمح بالالتقاء وإن وجدت فإنها تستغل لركن السيارات ، كذلك ترفض إقامتها هي وأبناؤها لعلاقات في الحي الجديد لأنهم لا ينتمون إلى بيئة واحدة ومختلفون في طريقة التفكير.

عرض الحالة رقم 16:سيدة 37 سنة، معلمة في مدرسة الحي، مستوى تعليمي عالي،عدد الأفراد 4:

كنت أسكن في باب الوادي وبعد زلزال 01 أوت 2014 كان انتقالنا غير طوعي وكنا مضطرين لذلك لأن البيت كان نوعا ما قديم، كان كل شيء وكل المرافق قريبة سواء التعليمية، الصحية، التجارية والترفيه كنا نقصد البحر فكان يقربنا شواطئ نتوجه إليها للراحة، كان الحي مألوف ودائما مكتظ، لم ننقص أبداً من شيء في الحي السابق،لم أكن حتى أسمع ببئر توتة، كانت صدمة عند وصولي لهذا الحي من حيث العزلة ومن حيث النقائص الملحوظة من حيث المتاجر، المرافق الصحية وحتى الأمن لأن هناك مشاكل كثيرة بين مختلف سكان الحي الآتين من أحياء مختلفة، من حيث البيت لا أشتكي ولكن من حيث موقع الحي مقارنة بالحي السابق كانت صدمة كبيرة بالنسبة لعائلتي، فقد تم خلطنا مع سكان جاءوا من مختلف الأحياء كالحراش وزرالدة وغيرها التي تختلف عن باب الوادي ،لحسن الحظ يوجد المدارس تمكنت من العمل كمعلمة في إحداها، هناك محلات تجارية ولكنها قليلة جدّا، السوق المتواجد عشوائي ولكن ساعدنا ومكن لبعض السكان من العمل، يوجد ملحقة البلدية داخل الحي وهذا جيد، أما باقي المرافق فلا توجد بتاتاً، لاشك في استعمالنا للمرافق الموجودة وغن كانت غير كافية لأننا معزولين عن المدينة، نحن نقصد المرافق المتوفرة في الحي فليس لدنا خيار في ذلك لأن كل شيء يبعد عن الحي، فيما يخص الحاجات الضرورية ولكن حصل وأن استوجب الأمر التنقل خارج الحي مثلا لزيارة الطبيب، أو لمركز البريد لذا لو كان لي الخيار لما خرجت من الحي وبما أن هناك نقائص كبيرة، نبرمج ذهابنا نحو الحي القديم غالباً لشراء ما ينقصنا....،أنا لا أنكر وجود الساحات ولكنني لا أسمح لأولادي باللعب خارجا أبدا مع كل المشاكل والصراعات التي تحصل في هذا الحي، لم أقم بعلاقات جديدة، لكن في عملي تعرفت على صديقات من الحي وخارج الحي ، كما كانت لي مناقشات مع أمهات تلاميذي" .

5- مناقشة وتحليل:

رغم تمثلات السكان لحيهم السابق وتعلقهم المتواصل به، ورغم تمثلاتهم لحيهم الجديد ورفضهم نوعاً ما الانتماء لهذا الحي، إلا أنه لاحظنا أن المرافق العمومية تخدم السكان في أول المطاف، فمعظم السكان سجلوا أبناءهم في مدارس الحي رغم قول بعضهن

أن ذلك بدافع عدم الخياء،ر وحتى في استعمال سوق ومحلات الحي التي يتم استعمالها، إلا أن هذه المرافق قد مكنت بعض المرحلين من التعرف على بعض، رغم أن العلاقة لم تتطور، لذا نقول

أولا: أن تواجد المرافق بكمية كافية له دور مهم في توفر الأمن أولا، و لأن توفر مرافق الأمن ينمي إحساس بالطمأنينة الذي لاحظنا أنه مفقود عند معظم الأسر، وتمحو إحساس اللاأمن الذي يعرقل إنشاء حياة اجتماعية داخل الحي

ثانيا: كثرة المحلات التجارية بمختلف أنواعها يساعد ربّما على إعطاء خيار للساكن وتوفير له كل متطلبات الحياة قد يجعله يحبّ أكثر حيّه الجديد ويؤدي به إلى الانفصال نوعاً ما عن الحي السابق.

ثالثا والأهم أن المرافق ينبغي أن تكون من الساكن وللساكن، و أن الشباب هم الفئة التي ينبغي أن تستفيد منها سواء بتوفر نشاطات تخصّهم داخل الحي وأكثر من ذلك تمكن من توفّر مناصب شغل ومما يؤدي إلى التقليل من حدّ الصراعات التي تحصل داخل الحي.

لذا نفهم من خلال أجوبة المبحوثات أنهن ليسوا ضدّ فكرة التعرف على الجيران في الحي وهذا من خلال قصدهم لمرافق الحي أحيانا، ولكن الإحساس باللاأمن هو الذي يعرقل نمو هذه العلاقات ويكبحها حتى لا تتطور.

6- استنتاج حول الفرضية االثانية:

تقول الفرضية الثانية أن إدماج المرافق العمومية له بعد سوسيولوجي في حياة الساكن داخل الحي.

قد تبيّن فعلا من خلال تحليل الأجوبة المتحصل عليها أن وجود المرافق العمومية داخل الحي له بعد سوسيولوجي وأنه الأهم، وهذا استناداً على الدراسة التي قمنا بها، فقد تبين أن المرفق العمومي بوجوده في الحي يخدم الساكن أولا ولكن وجوده يخدم الحياة الاجتماعية داخل الحي، التي تعتبر أساسية كي يكون لهذا الأخير كيان اجتماعي في حدّ ذاته وقد نستنتج أن المرافق العمومية لها بعدان الأول: نفعي نجده في مختلف الخدمات التي تقلل من تعب السكان في ممارساتهم اليومية من دراسة الأبناء، التسوق ، وغيرها أما البعد الثاني فهو اجتماعي إذ تلعب هذه المرافق الدور الكبير في تغذية العلاقات داخل الحي، من جيرة أو حتى صداقة، من خلال القصد المشترك للسكان لهذه المرافق كما تبين من خلال الدراسة، كما أن هناك مرافق أخرى تفوق مهامها الخدمة، هي المرافق ذات البعد الاجتماعي والتي تهدف مباشرة إلى تحريك الحياة الاجتماعية والأهم تحفيز روح الانغراس في الحي السكني الجديد، نذكر أمثلة على هذه المرافق، كالمقهى، هذا المجال الذي لطالما كان أهم المجالات داخل الحي والتي فيها عرفت العلاقات بين الجيران صلابة لا مثيل لها، قد نذكر أيضاً الحلاّق بالنسبة للرجال والحمّام بالنسبة للنساء واللذان لطالما كان موقعي تجمع السكان، أين يتبادلون الحديث وأين تنشأ هوية الساكن بوجود أوجه تصبح مألوفة وتصبح تعتبر كفرد من العائلة، وهذا الإحساس يؤدي إلى انغراس وانتماء للحي والذي ينمّي جذوره من الاطمئنان كقاعدة لمتانة هذا الإحساس، كما يمكن ذكر مرافق أخرى كتخصيص مكان لإنشاء جمعيات رياضية للشباب، مثل قاعات للعب، قاعات رياضة، قاعات موسيقى ،ورشات لتكوين الشباب سواء في النجارة مثلا،أو حتى في الصناعة التقليدية، ورشات تخص بنات الحي لتكوينهن في الخياطة، في الطبخ والطرز وحتى الإعلام الآلي، هذه المرافق التي لا تتطلب الكثير وقد تكون في نظر آخذي القرار بسيطة ولكنها ذات أهمية لا تقدر، هذه المرافق التي تجعل السكان يتشاركون في نشاطات داخل حيهم قد تعطي فرصة لوجود علاقة الجيرة بعدما كانت تعتبر في رأي السكان مستحيلة.

III الاستنتاج العام :

يشكل المرفق العمومي عنصرا هاما في حياة الفرد والمجتمع، خاصة في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عنه تغير نمط وأسلوب الحياة الإنسانية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية ، فتغيرت بذلك المهن والعلاقات نذكر منها تخلي الإنسان عن المهن التقليدية التي تجبر الفرد الاعتماد على نفسه في قضاء حوائجه، وأصبح بحاجة إلى مرافق تسهل له الحياة اليومية، لذلك ومن خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن سياسة إدماج المرافق العمومية في المشاريع السكنية الجديدة مرت عبر مرحلتين الأولى: وفيها التهميش أو الإقصاء سوء التسيير بين مختلف المصالح لاتمام إنجاز التجهيزات العمومية بنفس الوتيرة التي تنجز فيها السكنات، مما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية عديدة داخل الأحياء الجديدة وهي العنف، الإحساس بعم الرضا وشعور الغربة لدى المرحلين الجدد وهذا ظهر في تخلي العديد من الأسر عن شققها وكرائها والعودة إلى مركز المدينة، لكن في المرحلة الثانية وبعد صدور العديد من المراسيم والقرارات توجهت السلطات نحو الاهتمام أكثر بإنجاز مختلف المرافق الضرورية في الحي مثل المدارس والساحات وغيرها، ولكن رغم ذلك لا تزال العديد من المرافق لم ترى النور رغم استلام السكنات، كما نجدا لعديد من التجهيزات مازالت مهمشة خاصة تلك التي ترمي أكثر إلى غرس روح الجماعة وتعزيز الانغراس والاندماج داخل الحي الجديد ، وبذلك خلق أو بناء شبكة جديدة من العلاقات بين المرحلين الجدد نذكر منها المقاهي بالنسبة للرجال والحمامات بالنسبة للنساء، هذا النوع من المرافق العمومية له دور كبير في إفراز هوية جديدة داخل الحي كما يغنينا عن العديد من الحلول الأخرى ويساهم إلى حد كبير في معالجة المشاكل الاجتماعية خاصة ظاهرة العنف.

IV توصيات:

- ✓ لا يجب أن نكتفي بالمرافق الضرورية، بل لابد من السهر على توفر مرافق تحمل بعد اجتماعي قوي، مثل المقاهي، قاعات الرياضة وغيرها، وذلك ببرمجة أكبر عدد ممكن من المحلات وتخصيصها لنشاطات تفيد الساكن وتخدم الحياة الاجتماعية في الحي
- ✓ المرافق العمومية ضرورة تقتضيها الحياة الإنسانية مثلها مثل السكن لذلك يجب على السلطات أن ترفق الأحياء السكنية الجديدة بجميع المرافق وأن تنجز في نفس الوقت الذي تسلم فيه المساكن
- ✓ بالإضافة إلى البعد الخدماتي تلعب المرافق العمومية دورا اجتماعيا في خلق مختلف الروابط الاجتماعية و تعزيزها
- ✓ إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر ويمر بها المجتمع الجزائري تركت أثارها الواضحة على الواقع الاجتماعي، من خلال ذلك التغير الحاصل على عدة مستويات من الحياة الاجتماعية خاصة من ناحية الثقة في الغير
- ✓ توفير مراكز رياضية مجهزة للشباب مثل الملاعب الجوارية، التي تساهم في امتصاص قدرات الشباب وتوظيفها لبناء المجتمع بشكل إيجابي.
- ✓ ضرورة توعية السكان بالدور الذي تلعبه المرافق العمومية الخارجية والداخلية للمسكن، والحفاظ عليها مهمة الجميع لأنها في الأساس موجودة لخدمة الساكن.
- ✓ تزويد الأحياء المعزولة عن المدن بالنقل، و توفير الأمن حتى يتعايش السكان في ظل الأمن وتفادي المنحرفين.

V قائمة المراجع:

1- أحمد زكي بدوي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي، ط 21، مكتبة لبنان، 1982.
2- بوضياف فاطمة: تراجع العلاقات التقليدية للجيرة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر2، 2004.
3- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، مصر، 1974.
4- عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، ط 3، وكالة المطبوعات، القاهرة، 1977.
5- عمار بوحوش: أسس وقواعد البحث العلمي، دار النشر للتوزيع، الجزائر، د س ن.
6- عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
7- فؤاد بن غضبان: علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، تر: عبد الصبور شاهين بإشراف ندوة مالك بن نبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 3، دمشق.
9- محمد شفيق: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1، المطبعة المصرية، الإسكندرية، 1986.
10- مدني صفار الزيتون: تعاريف مقتبسة من درس"قراءة المدينة عبر أشكالها المجالية المختلفة" أستاذ بجامعة الجزائر 2 قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، الجزائر 2015
11- CERTU :les équipements publics et la ville, problématique du dialogue entre le projet de l'équipement et le projet urbain, Lyon, 2002.
12- Nevitt Adam Adela: The economic problem of housing, Ed Land, Me camilllion, England 1975.
13- SAFAR Zitoune Madani: les politiques urbaines en Algérie : une réforme libérale et Inachevée.